

المملكة العربية السعودية

أحدث التطورات

مقابل 5.6 مليار ريال (0.4% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة نفسها من السنة الماضية. ولم يصل خفض الإنفاق بنسبة 8.3% من خلال تقليص فاتورة الأجور وخفض الإنفاق الرأسمالي إلى مستوى معادلة الانهيار الذي حدث في الإيرادات، التي انخفضت بنسبة 35.6%. ونتيجة لحجم الانخفاض في الإيرادات النفطية صارت احتياجات التمويل ضخمة جداً حتى مع التدابير المؤلمة المتخذة على صعيد المالية العامة، كتعليق بدل غلاء المعيشة وزيادة ضريبة القيمة المضافة. وقد أثبت استنفاد الاحتياطات والوصول الواسع إلى الأسواق كفايتهما حتى الآن، مما وفر مساحة لتيسير بعض عميات تصحيح أوضاع المالية العامة ريثما تزداد قوة الأوضاع الاقتصادية.

ولم تتوفر سوى معلومات محدودة حول معدل الفقر مع محدودية الوصول إلى بيانات الاستقصاءات لقياس أوضاع الرعاية الاجتماعية. لكن السنوات الأخيرة شهدت تحقيق مكاسب في القدرات الإدارية لتحديد ومساندة الأسر منخفضة الدخل. وكما هو الحال مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تتمثل غالبية السكان منخفضة الدخل في العمال المهاجرين، لكن لا توجد حتى الآن بيانات منهجية حول عودتهم إلى أوطانهم على خلفية الجائحة. ويشكل الشباب والمتعلمون غالبية العاطلين عن العمل بين السعوديين. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوة العاملة 26%، فيما يبلغ معدل البطالة بين الإناث نحو خمسة أضعاف معدله بين الذكور (28.2% و 5.6% على الترتيب).

الآفاق المستقبلية

ستعتمد شدة الانكماش في 2020 على تطور جائحة فيروس كورونا وتقلب أسعار النفط خلال ما تبقى من هذه السنة. ويُتوقع انكماش النمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.4% مع إبقاء مستويات إنتاج النفط قرب مستوى التزام "أوبك+". وسيتراجع النمو في القطاعات غير النفطية حتماً بسبب التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الرأسمالي، واستمرار تدابير التقيد الاجتماعي، وتكثيف الأسر مع زيادة ضريبة القيمة المضافة.

وعلى المدى المتوسط، ورنهًا بالتعافي العالمي وانحسار الجائحة، يُتوقع أن يصل النمو إلى 2.2% بحلول 2022،

تواصل المملكة العربية السعودية تطوير استجابتها للصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط. وقد اتجهت الإصابات اليومية المؤكدة بفيروس كورونا إلى الانخفاض، وعوّضت أسعار النفط بعض الخسائر التي تكبدتها في الربيع بفضل اتفاق "أوبك+" الذي توصلت إليه منظمة أوبك وحلفاؤها وانتعاش النشاط الاقتصادي في ظل تخفيف البلدان لتدابير الاحتواء. علاوة على ذلك، وسّعت الحكومة سياساتها المالية العامة، التي تقدر بمبلغ 180 مليار ريال (7.3% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك بغية تخفيف وطأة الجائحة على القطاع الخاص المحلي. وتشمل هذه التدابير دفع ما يصل إلى 60% من أجور موظفي القطاع الخاص المحلي وإرجاء أو إلغاء بعض الضرائب والرسوم، وذلك دون تحديد تواريخ انتهاء للكثير من هذه التدابير.

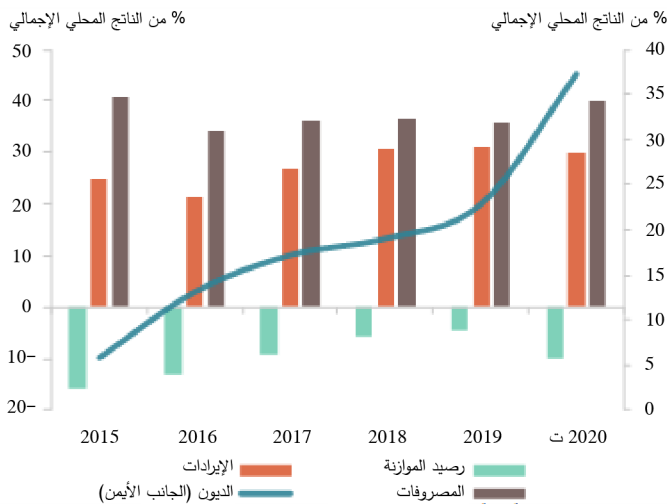
وبعد انكماش بنسبة 1% في الربع الأول من 2020، انخفض إجمالي الناتج المحلي السعودي بنسبة 7% خلال الربع الثاني. وانكمش الناتج خلال الربع الأول من 2020 بنسبة 1%، مع انخفاض قطاع النفط بنسبة 4.6%، مما يعكس تخفيضات الإنتاج استجابة لظروف ضعف السوق النفطي التي سبقت تفشي الجائحة. وواصل قطاع النفط ضغوطه على الاقتصاد حيث أدت تخفيضات الإنتاج الجديدة (اتفاقات "أوبك+" اللاحقة) إلى هبوط إنتاج النفط بنسبة 5.3% خلال الربع الثاني. وانكمش الناتج في مختلف القطاعات غير النفطية بنسبة 8.2% خلال الربع الثاني من 2020 على نحو يعكس آثار تدابير الاحتواء. وشهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضاً كبيراً خلال هذه الفترة، لكن الحكومة تواصل تنفيذ المشاريع الكبرى البارزة في رؤية 2030. وسيؤدي تجميد السياحة الدينية وتصحيح أوضاع المالية العامة (لا سيما زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أمثال إلى 15% اعتباراً من يوليو/تموز) إلى زيادة كبح استهلاك واستثمار القطاع الخاص وإطالة فترة ضعف القطاع غير النفطي. ومع زيادة ضريبة القيمة المضافة، ارتفع معدل التضخم الكلي إلى 6.1% في يوليو/تموز من أدنى مستوى له خلال سنة عند 0.5% في يونيو/تموز. واتسع عجز الموازنة في النصف الأول من 2020 إلى 143.3 مليار ريال (11.7% من إجمالي الناتج المحلي)

2019	1
34.1	عدد السكان، مليون
749.1	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
21941.7	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار 2019
99.8	الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)
75.0	العمر المتوقع عند الولادة، سنة

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (أ) أحدث قيمة بمؤشرات التنمية العالمية (2018).

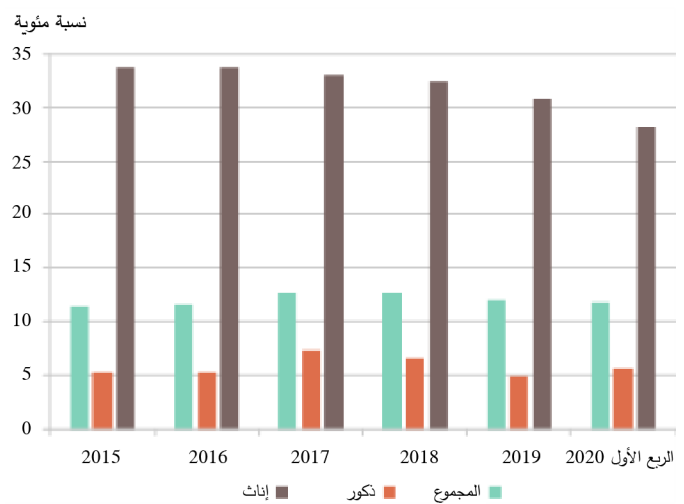
تؤثر جائحة فيروس كورونا وانخفاض إنتاج النفط وأسعاره بشكل كبير على الاقتصاد وأوضاع المالية العامة، على الرغم من التدابير الكبيرة للسياسات المالية والنقدية. وما زالت آفاق 2020 ضعيفة جداً مع اعتماد التعافي في المدى المتوسط على انتعاش الاقتصاد العالمي واحتواء الجائحة في نهاية المطاف. وتشير التقديرات إلى استمرار عجز الموازنة في الأمد المتوسط، مما يُضفي إلى مسار تصاعدي في الدين العام. وتكفل احتمالات نجاح التنوع الاقتصادي إلى استقرار إطار المالية العامة على نحو يبعث بإشارة جيدة إلى القطاع الخاص.

الشكل 2 السعودية / عمليات الحكومة المركزية



المصدر: Haver Analytics، الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

الشكل 1 السعودية / معدل البطالة بين السعوديين حسب نوع الجنس



المصدر: Haver Analytics

مدعوماً بتوسيع ناتج الهيدروكربونات واستئناف المشاريع الرأسمالية التي تباطأت في إطار إعادة ترتيب أولويات الإنفاق. وعلى الرغم من اتساع نطاق الضرر الذي لحق بالقطاعات وميزان المعاملات الجارية، فإن انتعاش السياحة الداخلية المتواصل وقطاع السياحة المتميزة الصاعد اعتماداً على الأماكن الطبيعية الخارجية يمكنهما تعويض خسائر السياحة الدينية تعويضاً جزئياً. وثمة مخاطر ضئيلة أن يتم إدراج زيادة ضريبة القيمة المضافة في توقعات التضخم، وسيكون ارتفاع التضخم وجزئياً.

ويُتوقع أن يتسع عجز الموازنة في 2020 إلى 10% من إجمالي الناتج المحلي قبل أن يضيق على المدى المتوسط، وإن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق موازنة عامة متوازنة بحلول 2023 وفق برنامج تحقيق التوازن المالي فيما قبل جائحة فيروس كورونا. كما كان قراراً حكيماً إلغاء هدف إبقاء الدين العام بنسبة 30% من إجمالي الناتج المحلي من البرنامج الأصلي لتحقيق التوازن المالي. وسوف يبيث استعجال السلطات على المضي قدماً في برنامج الخصخصة النقة في دور القطاع الخاص في تنفيذ رؤية 2030 وتخفف احتياجات التمويل من مصادر أخرى.

المخاطر والتحديات

قامت السلطات برفع التدابير الصارمة تدريجياً التي اتخذتها على صعيد الصحة العامة، مما أتاح انتعاش النشاط الإقتصادي. وقد أسفرت مثل هذه الخطوات إلى ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا في بلدان كثيرة. وسيؤدي أي ارتفاع حاد في الإصابات الجديدة على الأرجح إلى إعادة فرض تدابير الاحتواء، ملحقاً بالمزيد من الأضرار بالشركات والتوظيف والفئات الضعيفة والأولى بالرعاية. وتعافت أسعار النفط جزئياً من أدنى مستوياتها في أبريل/

نيسان بفضل الانتعاش في الطلب العالمي وتقييد العرض بموجب اتفاق "أوبك+". ويعتبر امتثال الدول الأعضاء للحصص المقررة أمراً بالغ الأهمية في الإبقاء على حد أدنى للأسعار وصون الاتفاق، وقد أبدت المملكة استياءها من عدم الامتثال وتوقعات الأسواق المالية بحدوث انخفاض آخر في أسعار النفط.

وسيلزم تقييم فرض مزيد من الإجراءات التقشفية، سواء فيما يخص فاتورة الأجور المتضخمة أو المشاريع الرأسمالية الجديدة، مقارنة بالحاجة إلى تخفيف السياسات المالية العامة للحد من آثار جائحة فيروس كورونا. وقد سلط طرح أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب العام الضوء على المفاضلة بين إمكانية التنويع بإيرادات النفط - أرباحه - والاحتياجات الاستثمارية في قطاع الهيدروكربونات. وبالتالي أصبح تحقيق مكاسب من التنويع من حيث الإنتاجية وقاعدة الإيرادات غير النفطية أمراً ملحقاً بدرجة متزايدة. وكانت تبذل بالفعل جهود كبيرة لإصلاح سوق العمل، مما يعطي المواطنين حافزاً أكبر، مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لسد الفجوة التي خلفها الخروج الجماعي للوافدين.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

2022 ق	2021 ق	2020 ت	2019	2018	2017	
2.2	2.0	5.4-	0.3	2.4	0.7-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.6	1.5	2.5-	4.4	1.9	3.2	الاستهلاك الخاص
1.5	1.0	5.2-	0.6	6.0	3.3	الاستهلاك الحكومي
1.9	1.4	2.3-	4.9	2.9-	0.7	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
2.8	2.6	9.7-	4.5-	6.8	3.1-	الصادرات، السلع والخدمات
1.3	1.0	3.9-	1.3	2.7	0.3	الواردات، السلع والخدمات
2.2	2.0	5.4-	0.3	2.6	0.7-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
0.2	0.1	0.0	1.3	0.3	0.5	الزراعة
1.6	1.4	6.1-	2.6-	2.7	2.4-	الصناعة
3.1	3.0	4.6-	4.3	2.5	1.9	الخدمات
2.5	2.2	2.0	1.2-	2.5	0.9-	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
1.7-	4.5-	4.8-	6.6	9.0	1.5	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.0	1.0-	3.0-	0.8	0.7	0.9	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.7-	7.9-	10.0-	4.2-	5.9-	9.2-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.7-	7.0-	9.2-	3.4-	5.4-	8.9-	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقير والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.